صلوته يصلي بالتيمم اي مباشرة الوضوء فيكون احتراز عن وضوء في ضمن الغسل صلوة كاملة اي ذات ركوع وسجود وذلك لان النص الوارد فيه وهو قوله عليه السلام الماء طهور حتى تجدوا غيره فليعم الوضوء والصلوة ورد في صلوة مطلقة فيقتصر عليها فلا ينقض غير القهقهة وقهقهة الصبي والنائم والمغتسل والقهقهة في خارج الصلوة ولا في صلوة الجنازة وسجدة التلاوة ولو اعيدتها ولو كانت القهقهة عند السلام اي قبله وبعد التشهد لانها حينئذ تكون في الصلوة لان الاداء يتعقبها المصلي في القهقهة لانها حينئذ تكون خروجا بصنعه وسيأتي ان الصلوة تتم بكيف كان فاذا خرج الامام عن الصلوة بأي ناقض كان غير القهقهة المانع لم تنقض وضوءه لان خروج الامام خروج له الاداء يكون مسبوقا فانها حينئذ تكون في اثناء صلوته وناقضة ايضا المباشرة الفاحشة وهي ان يباشر احد فرجيه بفرجه او بيده وانتشر المتلذ واصاب فرجه فرجها للحائض اي تنقض وضوء الرجل والمرأة لامس الذكر والمرأة فانه غير ناقض عندنا خلافا للشافعي في رجح قدر نقطة فيما ماء او فجوة كالصديد والدم تنقض والدم على رأس الجرح فان يبل لم يكد بحيث اذا ترك سال تنقض والا فلا تنقض خرج من اذنه يحكم او خرج بوخز تنقض لانه يكون من الجراحة والا فلا ينقض في عينه رمدا وعمش يغتفر لعسر ضعف البصر مع سيلان الدمع في اكثر الاوقات ان عرفت منها الدمع تنقض وان استمر صار صاحب عذر وسيأتي بيانه

بيانه كما اذا كان بها اي بالعين غرب بفتح الغين المعجمة وسكون الراء عرق في العين يسيل ولا ينقطع لحدث البالغ لا يمس مصحفا ولو بيا ضئة الحالي عن الخط الا بغلافه ولو متصلا وهو المشهور وقيل ينفصل كالخريطة ونحوها الاول هو الصحيح صرح به في المحيط والكافي واختاره في الهداية الثاني ولم يكره مسه بالكم وقيل يكره قال في المحيط كره بعض مشايخنا مس المصحف بالكم للحايض وقال عامتهم لا يكره لان المس محرم وهو اسم للمباشرة باليد بلا حائل واختاره في الكافي ايضا واختار في الهداية الثاني ورخص المس باليد في الكتب الشرعية الا التفسير ذكر في مجمع الفتاوى وغيره ولا يمس درهما فيه سورة قالوا المراد بها الآية الا يضر وفي جنازة آتيه فرق في الحدث بين القراءة والمس لان الحدث حل اليدين دون الفم حتى يجب غسل اليدين دون الفم واستثنيا في الجنب والحايض لان الجنابة والحيض حلا الفم واليد حتى يجب غسلهما فيهما ولا يزيد العين لان الحدث حل نظم الى المصحف بلا قرأة كذا في الكافي وكره دخوله اي الجنب مسجد اي المساجد وطوافه بالكعبة كذا في التتارخانية وانما لم يحرم لان حرمتها حدث احكام الحدث الاكبر كما الحيض والجنابة فرض الغسل المراد به ههنا ما يتناول الفرض الاعتقادي والعملي وهو ما يفوت الجواز بفوته غسل الفم والانف وسايل البدن حتى داخل الثقب في الاصح وغسل السرة والشارب والحاجب وجميع

مبحث فرض الغسل